



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية

اسم الكاتب: د. علي عباس سميران، د. ابتهاج محمد رضا داود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2009>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 16:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية

الدكتور

الدكتور

ابتهال محمد رضا داود (*) علي

عباس سميران (**)

المقدمة

لم يتفق الباحثون على تعريف محدد للعولمة نظرا لاختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم إزاء العولمة، فهناك من يرى بأن نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو ان زيادة دور ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم من الناحية الاقتصادية او السياسية او الإعلامية وسيطرتها على المؤسسات المالية والنقدية الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين تأسسا في عام لإعادة اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وأهمية وسائلها الإعلامية، جعل الأمر وكأنه محاولة منها لأمركة العالم وليس فقط عولمته.

وتؤدي المؤسسات المالية والنقدية، التي تعتبر احدى آليات العولمة الدور القيادي في تنفيذ أهداف وتوجهات الدول الرأسمالية ولاسيما ما يتعلق بديون العالم النامي وما تفرض عليها من سياسات اقتصادية، لم تحظى منها الدول المدنية سوى المزيد من الفقر، والبطالة... الخ. فضلا عن ذلك ان للعولمة مخاطر في العديد من الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية. وبناء على ذلك قسم البحث الى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول: مفهوم العولمة.

المبحث الثاني: مخاطر العولمة.

المبحث الثالث: المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

(*) دكتوراه/ اقتصاد اشتراكي كلية الزراعة/ جامعة بغداد

(**) دكتوراه/ اقتصاد اشتراكي المعهد التقني/ الانبار

المبحث الاول: مفهوم العولمة

العولمة ليست ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، فهي ظاهرة قديمة جديدة، قديمة تاريخيا لأنها انطلقت من ومع بدء النظام الرأسمالي الغربي، وتطورت مع مطامح ومطامح هذا النظام، وقد جاءت لتعكس مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية العالمية تميزت عن غيرها من المراحل بتكنولوجيتها المتطورة الكثيفة والقائمة على استخدام رأس المال والعمل. وهي تعبر عن تداخل واندماج الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والسلوك والاموال والقوى العاملة والتقنية ضمن اطار عالمي، لا يعترف بسيادة الدولة وحدودها وخصوصيات المجتمعات الانسانية وهوياتها الثقافية .

لقد حاول عدد من المفكرين والعلماء اعطاء تعريف للعولمة ومن بين هؤلاء ، جيمس روزنوا، احد ابرز علماء السياسة الأمريكيين، حيث يعرف العولمة بطريقة تحليلية معترفا بصعوبة وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظاهرة المتعددة. فعلى سبيل المثال، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيات، وتشمل اعادة تنظيم الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار اسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة :

ويرى المفكر السوري واستاذ الفلسفة صادق جلال، ان العولمة هي وصول نمط الانتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، الى عالمية دائرة الانتاج واعادة الانتاج ذاتها، أي ان ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الانتاج والرأسمال الانتاجي وقوى الانتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الانتاج الرأسمالية ايضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملئم خارج مجتمعات المركز الاصلي للدولة .

مُأجد مالك احمد الرزامي أثر المتغيرات الدولية على النظام الاقليمي العربي دراسة تحليلية في الواقع والمستقبل^٢ ملهستير غير منشورة كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ٢٠٠٣ ص ٨٨.
خضير عباس^٢ النداي العولمة المضامير الدلالات مجلة الحكمة بيت الحكمة العدد ١٦ بغداد ٢٠٠٠ ص ٤٧.
^٣نقلا عن السيد ياسين م. هوم العولمة في ندوة العرب والعولمة مركز دراسات الوحدة العربية ط ٣ بيروت ٢٠٠٠ ص ٢٥.

بينما يرى مسعود ظاهر ان نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الامريكية . ويبدو ان زيادة دور ونفوذ الولايات المتحدة الامريكية في العالم سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية او الاعلامية، ودورها في اشاعة افكار الليبرالية الجديدة عن طريق سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية، وكذلك على منظمة التجارة العالمية، واهمية دور امبراطوريتها الاعلامية، جعل الامر يبدو وكأنه محاولة منها لأمركة العالم، وليس فقط عولمته.

لقد استمدت الولايات المتحدة الامريكية نفوذها السياسي من قوتها الاقتصادية والعسكرية، ومن ضعف الآخرين، فعملت على اضعافهم اكثر فأكثر، ومن ثم السيطرة على مجلس الأمن الدولي واستخدام قوتها الاقتصادية بقتصيب الدولار كأهم واكبر فاعل في الاحتياطات النقدية، وكعملة عالمية في تمويل التجارة والاستثمارات الدولية، مستغلة في ذلك الشركات المتعددة الجنسية بوصفها تمتلك أهم واكبر هذه الشركات في العالم، فضلا عن ما تمتلكه من وسائل اعلام، وقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية ذلك كله في زيادة انتشار وتوسيع اسلوب ونمط الاستهلاك الامريكي والقيم الامريكية في العالم .

وهكذا يصل الكثير من الباحثين الى رؤية مفادها ، ان الولايات المتحدة الامريكية هي الفاعل الرئيس في عملية اعادة انتاج نظام هيمنة جديد تحت شعار العولمة والعولمة كما نعرفها اليوم هي عولمة امريكية اساسا ومحاولة لعولمة نمط الحياة الامريكية .

المبحث الثاني: مخاطر العولمة

أفرزت ظاهرة العولمة مخاطر في العديد من ميادين الحياة، وبخاصة بالميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ، والتي يمكن ايجازها بالآتي:

. الميدان الاقتصادي

رعد لمائل الحيايى التعاون الاقتصادي العربي والاسلامي في ظل العولمة في العولمة وابعادها الاقتصادية جامعة الزرقاء الاهلية عما ٢٠٠٠ ص٤٥٠ .
 منير الحمش العولمة الاقتصادية في السمات التداعيات على الصعيد المحلي والعربي الانكسار مجلة بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد ٤١ القاهرة ٢٠٠٨ ص٩٥ .
 حميد ن^٦ ل الندوي العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوط العربي المجلة السياسية والدولية كلية العلوم السياسية العدد ١ الجامعة المسطرية ٢٠٠٥ ص١٠٢ .

شهد العالم خلال عقد التسعينيات جملة من المتغيرات الدولية وكان أكثرها دراماتيكية هو انهيار الاتحاد السوفيتي وتفتت كتلة أوربا الشرقية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية قائدة المنظومة الرأسمالية بالعالم. وأصبحت الرأسمالية تعيش فترة نادرة، حيث لا تواجه من الناحية الفعلية أي منافس لأفكار كما يرى أحد مفكري الغرب فلم تعد هناك تهديدات من الناحية العسكرية للنظام الرأسمالي وليبراليته ولا أحد يمتلك القوة للوقوف أمامها أو غزوها، وليس هناك تهديد عسكري جاد للولايات المتحدة الأمريكية يبرر تخصيص مبالغ خيالية للأفناق العسكري في ميزانيتها .

أما من الناحية السياسية فإن خطر الأيديولوجية الشيوعية هو الآخر ما عاد يشكل عائق امام مزاعم مروجي الفكر الرأسمالي، حيث يقولون لقد واجهت الرأسمالية تهديدين الاشتراكية من الداخل والشيوعية من الخارج طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعموم القرن العشرين لكن هاتين الأيديولوجيتين لا تمتلكان أي مستقبل الآن الا في كتب التاريخ . فالرأسمالية تنفرد بالوقوف لوحدها على أمتداد العالم .

وأمام هذا الواقع شهدت عقود نهاية القرن العشرين دعوات كثيرة على المستوى العالمي للترويج لمفاهيم وأفكار ووضع آليات للعولمة الرأسمالية وفي كل مرة نجد أن الخطاب الاقتصادي الرأسمالي يجعل من فكرة العولمة الاقتصادية حتمية تاريخية لا مفر من قبولها والتكيف معها هو الذي يوصل الدولة وبالأخص النامية منها الى تحقيق تميئتها، ويعكسه سوف لن تتمكن هذه الدول من العيش وترفع مستوى رفاه شعوبها . وهذا يأتي ضمن ما تقدمه العولمة الاقتصادية لهذه الدول كأستراتيجية للتنمية لا يقدر ان يكون جزءا من استراتيجيه إدارة الأزمة على المستوى العالمي، وجزءا من سياسة المناطق المهمشة في العالم . وعلى هذا الأساس أصبحت ظاهرة العولمة الشغل الشاغل لكثير من التيارات الفكرية والسياسية والاقتصادية في أغلب أنحاء العالم وكذلك في الوطن العربي، يدافع عنها بعضهم ويهاجمها البعض الآخر .

ان سيطرة منطق السوق على العولمة الاقتصادية يثير مخاوف الدول الفقيرة لأن اقتصاد السوق يعني تطبيق شريعة الغاب، حيث البقاء للأقوى باقتصاده، وعلى الرغم من توقيع اتفاقية الكات، ثم انشاء منظمة التجارة العالمية لمحاولة تخفيف المخاوف المترتبة على

العولمة، إلا أن سلبيات العولمة الاقتصادية مستتة العديد من دول العالم بما فيها دولاً عربية . وقد أكد كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في افتتاح الدورة الثالثة والخمسين عام للجمعية العامة للأمم المتحدة ان الملايين يعيشون العولمة بوصفها فرصة مواتية ، لكن بوصفها قوة تدمير وتعطيل وبوصفها اعتداء على مستويات معيشتهم . وعلى هذا الاساس يعد الاقتصاد اهم التحديات ذات الصلة بالعولمة التي تواجهها مجتمعاتنا، ليس فقط لأن العامل الاقتصادي هو اساس العولمة والمحرك الرئيس لها، بل لأن اقتصاداتنا على درجة من التأزم، بحيث لم تنفع كل نظريات التنمية والتحديث التي طبقت خلال النصف قرن الماضي في اعادة العافية الى هذه الاقتصادات، بل تزداد المديونية يوماً بعد يوم ويزداد الفقر وتبدو آفاق المستقبل اكثر سوداوية، اذ تتراوح البطالة في الدول العربية بين . مليون عاطل عن العمل، وتسهم البطالة المرتفعة وانخفاض الاجور في زيادة حدة الفقر، ويواجه الاقتصاد العربي تحديات خطيرة بسبب العولمة والاندماج في منظمة التجارة العالمية .

ان دعاة الرأسمالية في اوربا وامريكا يقولون ان الرأسمالية كنظام وبسبب آلية السوق وعدم تدخل الدولة أي أن الدولة تكون حارسة فقط لا تتأثر بالأزمات الاقتصادية التي قد تحدث في البلدان الاوربية وامريكا . ولكن فقد صحا العالم في تشرين الاول عام على أنباء سيئة جداً من أكبر أسواق العالم المالية وول ستريت تعثر أسمين كبيرين في عالم مصارف لاستثمار خلال ساعات وهو بنك ليمان برذرز الذي اعلن أفلاسه ثم مسألة شراء بنك ميديل لنش من قبل بنك أوف امريكا لانفقاها من متاعبها أو اشهار أفلاسها وتدخل الحكومة الامريكية لأنقاذ شركة (A.T.G) للتأمين وشراء ديونها بمبلغ مليار دولار وكان رد الفعل قويا وفوريا أذ تأثر الاقتصاد الاوربي والآسيوي بهذه الازمة وتعرضت الاسواق العالمية فيهما الى هزات قوية ومؤثرة على اقتصادها عندما انهارت الاسواق فيها ، ووصل صدى الازمة الى اسواق المنطقة العربية والآسيوية من خلال الانخفاضات المستمرة يوميا التي شهدتها البورصات الخليجية كما اضطرت البنوك

¹⁰ ابراهيم ابراش في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة العرب وتحديات عصر العولمة مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٣٣٧ بيروت ٢٠٠٧ ص ٢٠ .
¹ نقلاً عن ابراهيم ابراش مصدر سابق ص ٢٠ .
 ابراهيم ابراش مصدر سابق ص ٢٠ .

المركزية في اوربا الى التدخل وضخ عشرات المليارات من عملتها الموحدة اليورو لطمأنة الاسواق وتهدئة هذه الهزات .

ان الازمة المالية الحالية ليست وليدة اليوم بل لها امتداد عميق للأزمات وأحداث كبيرة حدثت في القرن الماضي ابتداءً من الحريين العالميتين والأزمة الاقتصادية الكبرى عام والحرب الباردة والحرب على الإرهاب والحروب الأهلية والأزمات النفطية انتهاءً بأحتلال العراق وهذا يؤكد أن الرأسمالية لا تستطيع ان تصمد امام الازمات الاقتصادية ما لم تتدخل الدول لحل هذه الازمات .

ان الرأسمالية في المرحلة المعاصرة تسعى لأدماج العالم كله في سوق رأسمالية عالمية واحدة ، أي تحويل الرأسمالية بشكل تدريجي الى نظام عالمي . وهذا هو هدف العولمة الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة صناعيا واقتصاديا ذات النظام الرأسمالي تعبيرا عن ظاهرة التدويل الاقتصادي للتكامل والتكامل الاقتصادي لتوفير القاعدة الاقتصادية المناسبة وضمان الاطار الدولي المناسب لتنمية قواها الانتاجية وهنا تبدو الشركات متعددة الجنسية بوصفها القوة التي تلعب الدور القيادي في عملية التدويل الراهنة، فهي محرك وحامل وناقل للتدويل الى البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء . فالشركات متعددة الجنسية هي اذا من القوى الرئيسة التي تتحكم في التطور والتدويل الاقتصاديين، بل هي الاداة الرئيسة في هذه القوى ، أذ أنها تتمتع بقوة اقتصادية تتخطى الحدود الدولية، وقدرة على تعبئة الموارد المالية والطبيعية والبشرية على الصعيد العالمي، والقدرة على تطوير التكنولوجيا الحديثة، كما انها تتمتع بكفاءات انتاجية وادارية وتسويقية على مستوى عال، ويمكن اعتبار هذه الشركات، نظرا لسيطرتها من خلال فروعها وشركاتها التابعة، كيانات اقتصادية دولية وليس مجرد شركات او مصارف عملاقة، وقد ساعدت الثورة العلمية والتكنولوجية، من دون شك هذه الشركات على بلوغ هذه المستويات التي لم تكن لتبلغها من قبل .

من أهم سمات الشركات متعددة الجنسية تعدد الانشطة التي تشتغل فيها دون ادنى رابط فني بين المنتجات المختلفة، فشركة التلغراف الدولية تمتلك

ظافر طاهر حسا الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية الملف السياسي مركز الدراسات الدولية العدد ٤١ جامعة بغداد ٢٠٠٨ ص ٤٤.
⁴طلوزن سه ص ٥٥.
⁵عوني محمد فخري التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٢ ص ١٥٨

مثلا فنادق شيراتون، وتتعمد الشركات متعددة الجنسية، الى تنوع شديد في النشاط لاعتبار اقتصادي مهم هو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين باريح تتحقق من أنشطة اخرى لها اسواقها المتميزة والهدف هو ان ينمو الربح سنويا بانتظام رغم كل التقلبات في الاسواق .

وتهتم الشركات متعددة الجنسية بدول العالم النامي التي تبدو لها اقتصاديا انها سوق كبيرة للانتاج الغربي حالا او احتمالا .

من المعروف ان جوهر العولمة الاقتصادية، هو الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهو تعميم النظام الرأسمالي في جميع انحاء العالم بدرجات متفاوتة، مع تعرضه لعمليات تطوير تشمل بنيته واسلوب ادارته وغير ذلك استنادا الى الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، ولاسيما الثورة المعلوماتية والاتصالات.

الا ان مسألة تعميم النظام الرأسمالي يجب تناولها بشيء من الحذر والتحفظ، ذلك ان حركة البضائع والسلع ورأس المال والخدمات والافراد، وهي من أهم شروط العولمة، ليست مطلقة، كما انها ليست شاملة، فمازال هناك الكثير من الامور التي تتسم بالانتقائية، لاسيما عندما تمس مصالح الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، فأسواق هذه الدول تفتتح امام البضائع والسلع والخدمات، عندما تمتلك اسواقها مزايا تنافسية واضحة ولا تخشى المنافسة فيها، بينما تغلق هذه الاسواق امام بضائع وسلع وخدمات تمتلك فيها الدول النامية مزايا تنافسية، كالمنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية.

وهكذا يلاحظ ان امريكا لاتطلب من الآخرين تطبيق ما تقوم نفسها بتطبيقه، أي أنها تعاني من جبة في السياسة الاقتصادية، فضلا عن التناقض بين الفكر الحر الذي يقف وراء عولمتها النيوكلاسيكية وبين الفكر التدخلية الذي تتبناه لتقرض على الآخرين ما يؤمن اقتصادها ويحميه من المنافسة الخارجية .

فالعولمة التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية في هذه المرحلة، تريد حدودا مفتوحة لانتقال سلعها وافكارها مستخدمة في ذلك قدراتها التقانية ووسائل الاتصال المتقدمة والمؤسسات الدولية التي يمكن تسميتها مؤسسات العولمة منظمة التجارة العالمية، صندوق

⁶خليل ابراهيم العزاوي ام المعارك ومخططات الصهيونية العالمية (العولمة) والاقليمية (النظام الشرق الاوسطي) دراسات الشرق الاوسط مركز دراسات ام المعارك العدد ٤ الجامعة المستنصرية ١٩٩٧ ص ٢٠.

⁷اسماعيل صبري عبدالله الكوكبية لرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية في العرب وتحديات النظام العالمي مركز دراسات الوحدة العربي طابروت ١٩٩٩ ص ٦٩.

عوازي محمد فخري مصدر سابق ص ١٣٦.

النقد الدولي، والبنك الدولي والقوى الرأسمالية الدولية تريد حدودا مفتوحة بقدر ما يخدم هذا مصالحها. وعندما تتعارض الحدود المفتوحة مع هذه المصالح فهي تغلق حدودها وتضع العراقيل أمام انتقال السلع والافراد. وهي في كل هذا تعزز كون العولمة مظهرا معبرا عن مصالح الرأسمالية. ونحن لا نعتقد بأن نتخذ الدول الرأسمالية موقفا سلبيا ضد التجارة الدولية والاستثمارات والثقافة العالمية اذا ما أرادت ان تحمي اقتصادها ولاسيما ونحن نعيش في عالم لإمكان للضعفاء فيه. وتجدر الاشارة الى ان العولمة تحمل في طياتها العديد من المخاطر والسلبيات منها:

- .. تحديد دور الدولة الاقتصادي، وتقليص مهامها الانتاجية المباشرة وسلطانها التدخلية حيث يؤدي تكثيف العولمة الى نتائج غاية في الخطورة من أبرزها:
- أ. التحول من منطقة الاراضي منطوق الدولة الى منطوق الشبكات غير القومية والمؤسسات العالمية في إدارة شؤون الاقتصاد الداخلية والخارجية.
- ب. الانتقال من منطوق القرار الاقتصادي لسلطة الدولة الى منطوق القرار الاقتصادي المعولم أي انتقال مقومات السيادة الاقتصادية جزءا أو كلا من سلطة الدولة الى سلطة القرار المعولم.
- ج. تزايد الدعوات لدفع عملية الخصخصة الى أبعد ما يمكن، كخطوة مهم وضرورية، وكأطار تمهيدي للعولمة، فلا عو مة اقتصادية بدون خصخصة اقتصادية، وذلك وفقا لايديولوجية ومناهج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.
- .. الصعوبات المستمرة فيما يتعلق بالديون الخارجية، لازالت المديونية الخارجية في معظم البلدان النامية، وخصوصا الاقطار العربية، فضلا عن اعادة جدولة الديون والصعوبات التي تضعها الدولة المتقدمة ومؤسساتها المالية بوجه هذه البلدان في الوصول الى الموارد المالية، الى جانب هامشية الاجراءات والمقترحات المتخذة لمعالجتها.

منير الحشيش تعقيب على بحث السيد ياسين في مفهوم العولمة في ندوة العرب والعولمة مركز دراسات الوحدة العربية ط ٣ بيروت ٢٠٠٠ ص ٥٣.
باسمها²⁹ علوا حسيب أزمة المديونية الخارجية في الوط العربي واقعها وامكانات مواجهتها أطروحة
دكتوراه منشورة المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية ٢٠٠٣ ص ١٨٤.

. التفاوت في توزيع الدخل والاضرار بالتنمية البشرية، فالعولمة وما تتطوي عليه من سياسات انفتاحية ، وتحرير للتجارة، واصلاحات هيكلية لتكثيف الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي، نتج عنها ظهور بعض المشكلات في الاجل القصير في الاقل منها زيادة مستويات البطالة، وانخفاض المستوى المعيشي لبعض الفئات... الخ .

. ان تحرير القيود على السلع والخدمات ورؤوس الاموال لن يؤدي الا الى ضعف القدرات الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية وميلها نحو البلدان المتقدمة التي تسعى الى نهب تلك البلدان الضعيفة والسيطرة على مواردها الاقتصادية .

يمكن القول مما سبق ان العولمة الاقتصادية تهدف الى سيطرة منطق السوق على اقتصاد العالم ، فضلا عن الاضرار الناجمة عن ذلك ولاسيما الاقتصاديات التي خضعت لفترة طويلة لتخطيط مركزي من قبل الدولة وخاصة الاقتصاديات العربية . ان العولمة الاقتصادية تؤول في المحصلة النهائية الى جعل البلدان النامية اكثر تخلفا وفقرا وسوقا لمنتجاتها ومصدرا للموارد الأولية.

. الميدان الثقافي

تعرض الثقافة العربية لخطر كبير بفعل ظاهرة العولمة، اذ تمثل العولمة الثقافية اخطر التحديات المعاصرة للثقافة العربية. وهذه الخطورة لا تتأتى عن الهيمنة الثقافية التي تتطوي عليها العولمة فحسب، وإنما عن الآليات والادوات التي تستخدم لغرضها، فالعولمة ظاهرة تقفز على سيادة الدولة والوطن والأمة، وتعمل على اضعاف الدولة والتخفيف من حضورها، مما يقود الى استنهاض الأطر التقليدية السابقة على الدولة، كالانتماء للقبيلة والطائفة والتعصب المذهبي

بقصد تمزيق المجتمع والقضاء على الهوية القومية والوطنية . اما الوسائل المستخدمة لتحقيق اغراضها ، فهي تدفق المعلومات عبر الاقمار الصناعية والتقنيات الفضائية وشبكات الانترنت والتطورات السريعة فيها او ما يسمى بثورة المعلومات والتي فرضت بحكم الواقع تطورا في مفهوم سيادة الدولة، بفعل المراهنة على تقنية

باسمعة حسبي علوا مصدر سابق ص ١٨٥ .
 طه محمود علوا آثار العولمة على الاقتصاديات العربية واهمية التكامل الاقتصادي في مواجهة اثارها السلبية في العولمة والاقتصادية جامعة الزرقاء الاهلية عما ٢٠٠٠ ص ٥١.

المعلومات في وضع الدول لستراتيجيتها واختراق المجتمعات لخلق جماعات ضغط تخدمها .

العولمة في حين تتجاوز الدولة . وتتطاول على حقائق الانتماء القومي، تفرض على المجتمعات الخضوع لنمط جديد من المفاهيم الثقافية الغربية عنها بيئياً وتاريخياً وذلك عن طريق ضخ المعلومات عبر التقنيات الاعلامية والثقافية المتطورة والحديثة . ان العولمة الثقافية تهدف الى السيطرة الثقافية الغربية الامريكية على سائر ثقافات العالم مستفيدة من سيطرتها على وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة ، التي تنشر بواسطة امبراطوريات اعلامية واعلانية واسعة ثقافة السوق والاستهلاك والقيم الامريكية، بواسطة الصوت والصورة . والعولمة الثقافية بوصفها ايديولوجية تعكس ادارة الهيمنة على العالم، وتمثل ثقافة الاختراق ، بمعنى التطبيع مع الهيمنة، واشاعة الاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الاول والاخير للعولمة .

ان ما يسهل على الولايات المتحدة الامريكية تنفيذ عولمتها هذه، انها تتحكم بـ % من المادة الاعلامية في العالم كله . وهذا ما اشار اليه بريجينسكي مستشار الامن القومي للرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر بقوله: ان على الولايات المتحدة، وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الاعلام الدولي ان تقدم للعالم أجمع نموذجاً كونياً للامركة . بمعنى نشر القيم والمبادئ الامريكية . وقبله كان الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون قد دعا في كتابه نصر بلا حرب الى نشر القيم الامريكية اذا ما ارادت امريكا ان تكون زعيمة العالم .

ولعل ما يزيد العولمة الثقافية خطورة ان النمط السائد في هذه الثقافة، هو النمط الامريكي ، اذ يسعى القادة الامريكان الى تعميم الثقافة الشعبية الامريكية على الشعوب والامم الاخرى بمختلف السبل، كالموسيقى والتلفاز والسينما . كما ان النمط الامريكي في اللباس . لاطعمة وغيرها من السلع الاستهلاكية والكمالية انتشرت على نطاق واسع ولاسيما بين الشباب، فباتت اللهجة الامريكية تعد لغة عالمية.

حسيه 23
ظاهرة العولمة وأثرها في الثقافة العربية مجلة ام المعارك مركز ابحاث ام المعارك العدد ١٧ بغداد ١٩٩٩ ص ١١٠ .
مثير الحمش مصدر سابق ص ٩٥ .
25 نقلها خورشيد عبدالوهاب عولمة الثقافة وطرق وكيفية المواجهة مجلة بيت الحكمة بيت الحكمة العدد ٦ بغداد ٢٠٠٠ ص ٥٨ .
المصدر نفسه ص ٥٨ .

إذا، فالعولمة الثقافية هي نشر الثقافة الغربية الأمريكية على العالم، بحكم سيطرتها على معظم وسائل الاعلام والاتصال مما تشكل تهديدا وخرقا ثقافيا لعادات وتقاليد المجتمع العربي.

وعلى اية حال ، ان حقيقة انفراد الولايات المتحدة الامريكية قطبا مهيمنيا في السياسة الدولية في ظل الوضع الدولي الجديد الذي تمثل بأنهيار الاتحاد السوفيتي ، تدفعنا الى القول بأن العولمة الثقافية ما هي الا هيمنة الثقافة والقيم الامريكية تعبيراً عن وضع القطبية الاحادية الامريكية السائدة في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر . أي نشر القيم والمبادئ الامريكية وفرضها بمثابة أنموذج كوني يحل محل الحضارات في العالم ويشكل نوعاً جديداً من الايديولوجية يجري تداوله بين جميع الشعوب، ويعد صالحاً لها .

ان الصراع مع عولمة الثقافة تعبير حقيقي عن مشاعر القلق والخوف على الهوية القومية وأدراك واقعي لمخاطر هذه الظاهرة على خصوصية الثقافة العربية . وان الكشف عن حقائق الواقع الذي تعيشه الثقافة العربية في ظل تحديات العولمة في الوقت الذي ينطلق من ضرورات حماية الثقافة العربية من مخاطر هذه الظاهرة ويساعد كثيراً على تشخيص هذه التحديات والمخاطر والتي تتمثل بـ :

١. اختراق الثقافة

يعتبر الاختراق الثقافي من أبرز الاساليب المتبعة من قبل قوى العولمة الثقافية في صراعها مع الثقافة العربية . فتدفق المعلومات عبر وسائل نشر العولمة الثقافية لا يقصد منه الا بث مفاهيم جديدة واشاعتها في أوساط المنققين . ومن ثم التوغل الى منظومة القيم والمبادئ والمفاهيم الاساسية للثقافة القومية والوطنية وزعزعة القناعات بها، والترويج لقيم ومبادئ ومفاهيم وقوى عولمة الثقافة .

٢. انعدام الامن الثقافي

يؤدي توسيع شبكات الاعلام العالمية وتكنولوجيا الاتصالات بالاقمار الصناعية الى ظهور وسيط جديد قوي له امتداد عالمي . فهذه الشبكات تنقل هوليود الى القرى النائية . وتدخل الى كل بيت فيه جهاز تلفاز فيه قناة فضائية . وغزو الثقافة الاجنبية هذا يمكن ان يعرض للخطر ، ويجعل الناس يخشون فقدان هويتهم

كنعاً²⁷ خورشيد عبد الوهاب مصدر سابق ص ٢٠ .
كنعاً²⁸ خورشيد عبد الوهاب المصدر نفسه ص ٦٠ .

الثقافية . كما ان من شأن هذا الغزو ان يحقق اهدافه على نحو افضل في المجتمعات التي تتزايد فيها نسبة الامية .

. تدويب الثقافة

ان العولمة الثقافية ليست الا نقل الثقافة الامريكية بما تتضمنه من قيم ومفاهيم وتعميمها على الامم والشعوب بوصفها ثقافة وايدولوجية كونية . ومثل هذه الهيمنة للنموذج الامريكي على الثقافات القومية ينطوي بالنتيجة على تدويب لهذه الثقافات في اطار هذه الثقافة العالمية التي وصلت بكونها كونية .

. الحاق للثقافات

من الطبيعي ان يستتبع عمليات الاختراق الثقافي والاستيعاب والتدويب الثقافي ، فرض التبعية على الثقافات القومية في اطار المكون الثقافي المعولم المتمثل بالثقافة الامريكية . فطالما ان العولمة الثقافية تعمل على اعلاء شأن هذا المكون الثقافي وتميزه عن طريق وصفه بالكونية ، فهي تقترب بالعمل السري على ربط المكونات الثقافية القومية بهذا الكون الكوني من موقع التابع والخاضع بعد افراغها من خصوصيتها الذاتية، وتفكيك هوياتها القومية لايجاد هوية كونية عن طريق فرض المكون الثقافي المعولم .

اذ ان العولمة الثقافية تعبر عن ارادة الهيمنة والاختراق الثقافي للخصوصيات وتدويب للثقافة العربية ، بحيث اصبح من الصعوبة بمكان السيطرة عليها ، وذلك لما يشهده العالم من تطورات على جميع الاصعدة ، فضلا عن حرية انتقال الافكار والمعلومات بسهولة ما بين الدول عن طريق الاقمار الصناعية وشبكات الانترنت وغيرها من وسائل الاتصال .

الميدان السياسي:

تعد العولمة في جانبها السياسي مرحلة تطوير لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية لأن عولمة الدول قد يكون مشروع مستقبلي، وان قيامه ليس من السهولة كما يقوم عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية، فيكون الجانب السياسي فيها متحورا بالنظام العالمي الجديد الذي ينشر مفاهيم الديمقراطية الليبرالية، مبعدا ورافضا السلطوية أو الشمولية في الحكم، متبنيا التعددية السياسية والالتزام بمبادئ ومواثيق حقوق الانسان في العالم، والحماية الدولية للاقليات والتدخل الدولي الانساني وغيرها من آليات النظام

الدولي الجديد. ومثلما نرى هناك تدخلا في الشؤون الثقافية والقومية والوطنية وسمي الاختراق الثقافي كذلك هناك اختراق سياسي للأنظمة الوطنية من خلال التدخل في شؤونها بأسم الشرعية الدولية، وبأسم حقوق الانسان والديمقراطية، حيث تم تدويل بعض القضايا الوطنية عالميا بحجة ان هذه القضايا لا يمكن ان تحل الا بإجراء عالمي جماعي، مثل مكافحة اسلحة الدمار الشامل والاتجار بالمخدرات، والارهاب، وانتهاك حقوق الانسان وغيرها .

ان النظام السياسي العربي يجد نفسه في ظل الوضع الدولي الجديد متهما في ميدان الديمقراطية وحقوق الانسان وفق المفهوم الامريكى للعولمة ، لا سيما في ظل فعالية هذا السلاح وقدر وحجم ما ينطوي عليه هذا العالم من ثغرات في هذا الميدان وتنامي الادراك بامكانية استخدام موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان كمسوغ للضغط على الاقطار العربية وسلاح للتدخل في شؤونها الداخلية .

وتبرز مسألة كحقوق الانسان سواء بصفة مستقلة او جزء من مسألة الديمقراطية كعنصر اساس من عناصر النظام الدولي الجديد، ولا شك ان الغرب يفكر في استخدامها مع العديد من دول العالم النامي التي تجد نفسها معرضة لنقد كبير في المحافل الدولية.

ويمكن القول انه منذ انتهاء الحرب الباردة والاتجاه يسير نحو النظر الى حقوق الانسان كمصلحة قومية امريكية تتمثل في المقام الاول بنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الانسان في الفكر الرأسمالي على اعتبار ان التحرر الفكري يواكبه تحرر اقتصادي، وهو ما يعني اقتصادا مفتوحا امام الشركات الامريكية وزيادة الاعتماد الدولي المتبادل على النحو الذي لا يمكن أي دولة في المستقبل من الانعزال ، وبالتالي حرمان باقي الدول الاخرى من مواردها وثرواتها الطبيعية . ولاسيما دول العالم النامي المعروف بحسب رأي الباحث بضعف وهشاشة انظمته السياسية وتبعيته اقتصاديا وتكنولوجيا للدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية بحكم

ياسين²⁹ محمد الدليمي حقوق الانسا والعولمة جلة السياسية والدولية كلية العلوم السياسية العدد ١ الجامعة المستنصرية ٢٠٠٥ ص١٣٥.

نيا موسى سلما الجبوري العولمة وتأثيراتها المستقبلية على الامم القومي العربي رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية ٢٠٠٣ ص٨٧.

كامل قنمر محمد العالم الثالث وتحديات العولمة عالم ما بعد الحرب الباردة مجلة الحكمة بيت الحكمة العدد ٢٠٠١ بغداد ص٦٣.

هيمنتها وبروزها كقوة اقتصادية وسياسية في النظام الدولي الجديد، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة الى استخدام قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية على دول العالم النامي، ولا سيما ما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية العولمة السياسية ، التي اتخذتها كسلاح للتدخل وفرض الهيمنة وشن الحروب على دول العالم النامي ، كما حصل في العراق.

من المعروف ان الاقتصاد هو الفاعل او المحور الاساسي في عملية التدويل التي يفرضها النظام العالمي، وعليه فأن العامل السياسي أصبح المرتبة الثانية خاصة المجتمعات التقليدية وهكذا استطاعت العملية الاقتصادية ان تؤثر على العمليات السياسية في الحكم الى نمط تتحكم فيه مسارات العملية الاقتصادية الموجهة من الخارج.

في ظل النظام الاقتصادي العالمي وعولمة رأس المال فإنه من الصعب على الدولة فرض سيادتها طالما انها تضم شركات متعددة الجنسية لها تمويل وعمالة واسواق ذات طابع دولي حتى وان كانت هذه الشركات تعمل نظرياً تحت سيطرة الدولة وقوانينها .

ان الغرب عندما يطرح ، على العموم، مفهوم "الديمقراطية زائد اقتصاد السوق" انما يهدف بالدرجة الاولى ان تكون الديمقراطية ورقة لتحقيق منفعة بتحقيق اقتصاد السوق عالمياً. فالديمقراطية بنظر الغرب تعني في الواقع وسيلة أو غطاء لما يسمى بالتحريك الاقتصادي، فالولايات المتحدة راعية مثل هكذا شعارات لازالت تدعم نظاماً غير ديمقراطية وغير مراعية لحقوق الانسان، بل انها تعترف بذلك صراحة حيث يشير مستشار الامن القومي الامريكي الى هذه الانتقائية بقوله: "على استراتيجيتنا ان تكون براغماتية، فمصالحنا في الديمقراطية والاسواق لا تقف وحدها... فالمصالح الامريكية تدفعنا احياناً الى مصادقة او حتى الدفاع عن دول غير ديمقراطية لاسباب ذات منفعة متبادلة" .

وعلى رغم تعدد المسارات الديمقراطية والمضي نحو المزيد من الانفتاح السياسي، يسجل الوطن العربي مزيداً انتهاكات حقوق الانسان مكرساً بذلك حالة الانسداد السياسي العام .

عبد الجبار عيسى عبد العال الازمة الاقتصادية المعاصرة في العالم الثالث ومدلولاتها المستقبلية مجلة دراسات دولية ليكة العلوم السياسية العدد ٢٩ جامعة بغداد ٢٠٠٥ ص ٥١

عبد النور عنتر اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي في الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٤ ص ٦٣.

تمكنت السلطة في الوطن العربي من الخروج بسلام من موجة الديمقراطية، فهي لم تقدم تنازلات جوهرية، بل يبدو وكأنها تحصنت ضد رياح التغيير التي تعصف بها الثورة الديمقراطية. أما إجراءات الانفتاح التي اقدمت عليها بعض الانظمة فلا ترقى الى مقام التحول الديمقراطي الفعلي. وهذا ليس فقط لكون الانظمة المعنية لم تلتزم بهذه الاجراءات وتواصل انتهاك حقوق الانسان، بل كذلك لكون هذا الانفتاح السياسي لم يراجع البنية التسلطية للدولة كما ابقى على مركز القرار السياسي في الدولة بعيدا عن أية امكانية للتغيير ويبدو ان هذا الانفتاح قصد به تقوية المناعة السياسية للدولة ازاء التحولات، وبالتالي لا يعدو ان يكون مناورة تكتيكية لتجنب رياح التغيير الآتية من الداخل الانتفاضات الاجتماعية والسياسية المتتالية والآتية من الخارج تقدم الموجة الديمقراطية عالميا .

ان ضعف الممارسة الديمقراطية في بلداننا هو ما جعل خطاب الديمقراطية الذي تروجه العولمة الثقافية مسموعا، وهو الذي اوجد المبرر للولايات المتحدة الامريكية ولدعاة العولمة لينصبوا انفسهم معلمين ومرشدين لحكامنا ولشعبونا في كيفية تأسيس المجتمع الصالح . باعتبار ان نظمنا ومجتمعاتنا غير صالحة سياسيا . ومن دون الإطالة بالبعد السياسي للعولمة، يجب الاقرار بأن نظمنا السياسية، بل وثقافتنا ايضا غير متصلحين مع الديمقراطية ان لم تكن تتاصبها العداء، ونعتقد بأن غياب الديمقراطية في مجتمعاتنا يعود للأسباب الآتية .

- ندرة المفكرين الديمقراطيين المتورين، في مركز القرار السياسي او في مركز التأثير في أصحاب القرار، قادرين على بلورة رؤية او مشروع يربط ما بين عالمية الفكرة والديمقراطية والخصوصية الاجتماعية العربية الإسلامية.
- عملية الاستقطاب الدولي سياسيا وأيديولوجيا في ظل النظام ثنائي القطبية أظهرت وكأن الديمقراطية هي خاصية غريبة امبريالية، وبالتالي نظر اليها بوصفها جزءا من الثقافة الغربية الاستعمارية، وان مقولاتها والمطالبة بتطبيق هذه المقولات يدخل في باب الغزو الثقافي الغربي.
- تعليق كل شيء على فلسطين والخطر الصهيوني، بحيث كانت الأنظمة ومعها الأحزاب السياسية، تعتبر ان الخطر الآتي والمباشر ليس الفقر او

انتهاك حقوق الإنسان ولا الأمية ولا غياب الديمقراطية ، ولكنه الخطر الصهيوني، وان المرحلة تستوجب توحيد كل الجهود من اجل الوحدة وتحرير فلسطين . وهكذا بأسم فلسطين صودرت الحريات وتعاضمت المعتقلات، وطرد الأحرار، وجهلت الجماهير والفقراء ازدادوا فقرا والأغنياء ازدادوا غنى، وكانت النتيجة لا فلسطين حررت ولا الأمة وحدت ولا التنمية أُنجزت .

في ضوء الاعتبارات السابقة ويقصد تمرير آليات تحقيق الاهداف السياسية للعولمة الاقتصادية ، كانت التجليات السياسية للعولمة وكما ذكر معلنة تحت يافطات الديمقراطية ، بذريعة سقوط الشمولية والسلطوية .

تحمل العولمة السياسية العديد من المخاطر والتي يمكن اجمالها بالاتي :

.. العمل على زعزعة الاستقرار الداخلي وأثارة الفتن بين اقاليم وطوائف العرقية والدينية في البلد الواحد واختلاف المشاكل السياسية والاجتماعية والثقافية .

. لعمل على زعزعة الاستقرار الخارجي وزيادة الأفكار الخارجية ومشكلة الأقليات وحقوق الإنسان .

. تعرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وخاصة الأقطار العربية الى الفشل بسبب عدم توريد الثقافة الحديثة لكي تبقى هذه الدول عاجزة في الاستغلال الأمثل لمواردها .

. التحدي الحضاري والثقافي الذي يواجهه عالم الجنوب بصورة عامة والأقطار العربية بصورة خاصة بسبب هيمنة السياسة الأمريكية وفرض أيديولوجية العولمة على دول العالم.

. ان العولمة السياسية ماهي الا اختراق لسيادة الدولة وأنظمتها الوطنية، ووسيلة لخلق وإثارة النزعات الطائفية والعرقية وغيرها من المشكلات التي تؤثر على استقرار وبناء الدولة سياسيا واقتصاديا.

المبحث الثالث: المؤسسات المالية والنقدية الدولية

ان أهم المؤسسات المالية والنقدية الدولية هي:

أولاً: صندوق النقد الدولي

اسامة³⁷ ثابت الالوسي القانو الدولي لحقوق الانسا في ظل العولمة مجلة دراسات دولية سلسلة دراسات استراتيجية العدد ٩ بغداد ٢٠٠٣ ص ٣٨ .
 نيا³⁸ موسى سلما الجبوري مصدر سابق ص ٣١ .

هو مؤسسة نقدية دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة للمساعدة في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه. وبذلك فهو يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول الأعضاء.

تتمثل المبررات الحقيقية لإقامة صندوق النقد الدولي في الظروف التجارية والنقدية والمالية التي سادت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، والتي تمثلت في انهيار النظم الاقتصادية، وتدهور شروط التبادل الدولي، وتفاقم معدلات التضخم والبطالة، والتقلبات المتلاحقة في أسعار صرف العملات الوطنية. في ظل الظروف السابقة ظهرت الحاجة الى اقامة تنظيم نقدي عالمي على اساس تعاون جميع الدول فيما بينها دون تمييز. وبذلك عبر ميثاق الاطلنطي الذي وقع في . آب عام ، وقد ضم كلا من وتستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، وفرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية. وانضمت الى هذا الميثاق جميع دول الحلفاء فيما بعد من اجل اقامة تعاون دولي فعال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في المجال الاقتصادي بين جميع الدول في مختلف انحاء العالم.

في عام تأسس صندوق النقد الدولي ومقره واشنطن، وتتمثل المهمة الأساسية له في الرقابة على النظام النقدي الدولي وتوجيه احتمالات تطوره وحركته. ولكن فيما بعد اختلف دور الصندوق باختلاف مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

يتكون المال الاحتياطي لصندوق النقد الدولي من الذهب والعملات الوطنية للدول الاعضاء وسنداتها الحكومية. وقد اعتمد الدولار الامريكي القابل التحويل الى الذهب، ليحدد حجم حصص الاعضاء في رأسمال الصندوق، كما نصت على ذلك المادة الرابعة من الاتفاقية، وتعتمد القوة التصويتية لكل عضو على نسبة مساهمته في الصندوق، فكلما زادت حصة الدولة زادت قوتها التصويتية، فالتناسب هنا تناسب طردي ولهذا كانت الدول الرأسمالية العظمى التي عرفت مجموعة العشرة والتي كانت الولايات المتحدة الامريكية على رأسها تسيطر على ثلثي مجموع أصوات الدول الاعضاء. وقد استخدمت هذه الدول الرأسمالية المسيطرة نظام النقد الدولي منذ

³⁹تجد حسد اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهة الاقتصادية ج ٢ دارالرضا للنشر طدمشق ٢٠٠٠ ص ١١٢.
المصدر نه ص ١١٣.

تأسيس الصندوق لمصالحها الخاصة . غير ان اختلاف موازين القوى الاقتصادية لدى الرأسمالية المسيطرة والتناقضات التي برزت نتيجة ذلك فقد اعلن نيكسون رئيس الولايات المتحدة الامريكية الاسبق في آب عام ، وقف تحويل الدولار الى ذهب، ومنذ ذلك الوقت انهارت الأسس التي قام عليها نظام النقد الدولي وهي ثبات اسعار الصرف وتجنب القيود على المدفوعات الخارجية والتزام الولايات المتحدة الامريكية بتحويل الدولار الى ذهب بسعر ثابت، وبعد اعلان نيكسون عمدت عدة دول اوربية الى تعويم عملاتها الوطنية مما زاد ذلك من تفكك وتحلل نظام النقد الدولي .

ان تحديد اسعار صرف العملات، كانت في الاصل مرتبطة بالذهب والدولار الامريكي بنظام عرف Par Valve System وكانت على الدول الاعضاء ان تحتفظ بقيمة عملتها ثابتة لهامش نذبذب في حدود . % فقط وذلك للمحافظة على ثبات الاسعار وأستقرار المناخ التجاري بين الدول ولكن بمرور الوقت ظهرت عدة مساوئ من أهمها انه عند تغيير القيمة المحددة لعملة دولة معينة عن القيمة المحدد لها من قبل الصندوق . وخاصة العملات المهمة . فأن الأمر لا يخلو من احداث انهيارات للنظام النقدي كله . ولهذا مع بداية السبعينيات تخلى صندوق النقد عن هذا النظام واصبح من حق الدول الاعضاء ان تختار الطريقة المثلى لتحديد سعر الصرف الخاص بها . ومن هنا تم الاستغناء عن نظام الذهب واصبح للدول حق الاختيار بحسب ماتراه مناسباً من تقويم العملة وتركها للعرض والطلب ، أو تثبيت سعرها بالنسبة لعملة اخرى من العملات مثل الدولار أو بالنسبة لعملة من العملات مثل اليورو في حالة دول الاتحاد الأوربي .

ولكن في الحقيقة ان حرية تجديد سياسات الصرف أعطيت للصندوق فرصة أوسع في التدخل مع الدول الأعضاء عند أختيار سياساتها الاقتصادية ومعرفة أوضاعها الداخلية والخارجية ومركزها المالي والتجاري مع بقية الدول ، حتى يمكن اعتماد صرف مناسب للأوضاع الراهنة بها . ويعني هذا ان المزيد من الشفافية من قبل الدول الاعضاء اصبحت ضرورة ملحة حتى يمكن للصندوق الموافقة على

⁴¹علي محمد فخري مصدر سابق ص ١٧٨.

⁴²مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ القاهرة ٢٠٠١ ص ١٠٨

سياسة بعينها أو اقتراح ما يراه أكثر ملاءمة في ضوء الظروف المتاحة . هذه المهمة الجديدة للصندوق تعرف بأسم SurveiLLance أو الرقابة على السياسات التبادلية بين الدول الاعضاء . والغرض الاساس منها التأكد من تبني سياسات بين ماتم اقتراحه على الساحة الدولية وبين ما يتم الأخذ به لتطوير المؤسسات الدولية ومن ضمنها صندوق النقد الدولي .

ومما تجدر الإشارة اليه ان المتغيرات الدولية التي شهدتها المدة الاخيرة من القرن العشرين والمتمثلة بإنهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارشو وتحول معظم دول المنظومة الاشتراكية الى دول تأخذ بالليبرالية واقتصاد السوق وما تبع ذلك فقدان دول العالم النامي حليفهم الاستراتيجي، كل ذلك فسح المجال واسعا امام مؤسسات بريثون وودز لتمارس تأثيرها ونفوذها بما يجعلها تفرض سياستها الاقتصادية الرأسمالية على الدول واتضح هذا الدور اكثر أبان الازمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عام . وبيدأ سيناريو الضغط والاكراه من خلال توجيه المضاربين الدوليين ولاسيما الامريكيين الى اسواق عملات الدولة المراد تركيعها اقتصاديا، فأغلب الاحيان تؤدي المضاربة على عملة دولة معينة الى تصدي تلك الدولة للدفاع عن عملتها، الى ان تفقد دفاعاتها الاقتصادية الواحدة بعد الاخرى، وينجم عن ذلك هبوط حاد في قيمة العملة المحلية وتضحى تلك الدولة بدون احتياطات اجنبية وعاجزة عن تسديد ديونها لاسيما القصيرة الاجل منها، وبذلك ستضطر الدولة الى اتخاذ قرارها بالارتقاء في احضان صندوق النقد الدولي لتمويل وتسديد عجزها، ويتم ذلك في اغلب الاحيان بالتنسيق والترتيب مع وزارة الخزانة الامريكية ، وبذلك يتم اقتراض الدولة من الاموال ما يكفي لتسديد القروض المترتبة عليها للمستثمرين ، وعندما تصبح الدولة ملزمة بتطبيق ما يطلب منها من اجراءات والتي تتراوح ما بين انتهاج سياسة التقشف وانسحاب الدولة عن الكثير من المرافق العامة وعرضها للبيع خصصتها . وذلك لتمكينها من تسديد ما بذمتها من دين، وبذلك تكون النتيجة ازدياد البطالة وفرض المزيد من الضرائب وانخفاض في مستوى المعيشة وتراجع القدرة الشرائية لأغلب المواطنين والغاء الدعم الذي كانت تقدمه الدولة في السابق وتكون النتيجة الحتمية هو شيوع الفقر هذا من جهة، ومن جهة اخرى من المعروف ان حقبة الانقاذ المقدمة من

قبل الصندوق تعد على الدوام فرصة لفرض مبادئ الرأسمالية على الدول المتضررة وإجبارها على فتح حدودها على مصراعيها امام الشركات المتعددة الجنسية تحت اسم وشعار التجارة الحرة .

لقد أدت عولمة الاقتصاد وتدويل وحدات الانتاج والانتقال من الاقتصاد الدولي الى الاقتصاد العالمي الى تعزيز دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراقبة اسعار الصرف والسياسات الاقتصادية والنقدية . ومع تزايد دور هاتين المؤسستين . ازدادت درجة المركزية في ادارة الاقتصاد العالمي .

وفضلا عن ذلك ان المرور عبر الصندوق اول خطوة نحو ما يسمى بأعادة جدولة الديون في نادي باريس . وهذا النادي يضم الدول الرأسمالية الكبرى بوصفها الدول الدائنة ، وينعقد في باريس في مقر وزارة المالية برئاسة مسؤولين فرنسيين وهو الذي يتولى بعد شهادة الصندوق بحسن سيرة وسلوك البلد المدين الموافقة على اعادة جدولة الديون . ولعل ابرز ما في هذه العملية خطاب النيات الذي يوقعه البلد المدين ويرسله الى الصندوق متضمنا سياسة البلد المدين الاقتصادية المقبلة على وفق ما يراه الصندوق ملائما من تلك السياسات ولا يوقع الصندوق على ذلك الخطاب ، الا اذا كانت السياسة مطابقة لأرادته وافكاره دونما تغيير او تحريف .

لقد تفجرت أزمة الديون الدولية بشكل واضح في آب عام ، حيث أعلنت المكسيك توقفها عن الدفع، وقد أحدث هذا الاعلان ذعرا شديدا في الدوائر المالية الدولية، وذلك لأن اغلب ديون المكسيك وامريكا اللاتينية تعود لمعظم البنوك التجارية المنتشرة في العالم ، ولاسيما في الولايات المتحدة الامريكية، وبناء على ذلك اعلن وزير الخزانة الامريكية جيمس بيكر آنذاك مشروعا لعلاج مشكلة الديون الدولية، وكان الهدف الاساس مساعدة المكسيك على العودة الى استئناف خدمة ديونها والحيلولة دون انتشار عدوى التوقف عن الدفع الى الدول المدينة الاخرى وتقادي حدوث انهيار للنظام المصرفي الدولي . وهنا قام الصندوق بدور قيادي في الجمع بين الاطراف المعنية واقناع كل طرف بالمساهمة بترحيب في علاج الازمة، وقام

مصطفى جاسم حسيب العولمة والأمة القومي العربي رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ٢٠٠١ ص ٧٨ .
 حميد الجميلي آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة في ندوة - اجل عالم لعولمة تقدم دانم بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٠ ص ٢٢ .
 حميد الجميلي صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات أزمت المستقبل مجلة أم المعارك مركز ابحاث أم المعارك العدد ١٨ بغداد ١٩٩٩ ص ١١ .

الصندوق بترتيب العلاقة بين المكسيك والبنوك الدائنة ، فيما عرف بأسم توفير حزمة الانقاذ، التي تتضمن توفير قدرة من التمويل من الصندوق مع قروض جديدة من البنوك لتمكين المكسيك من الاستمرار في خدمة الدين، مع اتباع سياسات اقتصادية جديدة تمكنها من تحسين اوضاعها الداخلية، وهكذا أنساق الصندوق الى قضايا دول العالم النامي ولا سيما فيما يتعلق باعادة جدولة الديون وتقديم قروض للدول المدينة مع الزامها بعدد من السياسات عرفت بالمشروطات ، حيث تلتزم الدول النامية بإتباع سياسات محددة مقابل اعادة الجدولة وتوفير بعض التسهيلات اللازمة للدولة المدينة .

وهذا ماحدث مع العراق حيث تم الاتفاق مع نادي باريس بمباركة صندوق النقد الدولي بشطب بعض او شبه من الديون بشروط يجب ان ينفذها العراق منها تخفيض الانفاق الحكومي وتخفيض الدعم الحكومي للمواد الغذائية والنفطية والخدمية الكهرباء ، الماء ، والهاتف وغيرها من الشروط والتحول الى اقتصاد السوق بأجراءات تتناسب واهداف ومصالح الصندوق والدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية .

لقد ارتبطت هذه الشروط بما يعرف بأسم سياسات الاستقرار التثبيت النقدي او برامج الاستقرار . اذ يلزم الصندوق الدولة المدينة بإتباع سياسات اقتصادية من شأنها تحسين اوضاع المتغيرات الاقتصادية ولاسيما ما يتعلق بعجز الموازنة وسعر الصرف واسعار الفائدة .

ويمكن القول بأن للعولمة تأثيرا على صندوق النقد الدولي من خلال اعتماد أساليبها في فرض الهيمنة وإرادة الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية على دول العالم النامي وجعله تابعا لها ، نظرا لما يفرضه عليها من شروط وسياسات اقتصادية تتوافق مع اهداف ومصالح الدول الدائنة ملحقه اضرار كبيرة بالدول المدينة مثل انخفاض مستوى المعيشة انخفاض الاجور . انتشار الفقر.... الخ، وغالبا ما تستغل هذه المؤسسة من قبل الدول الكبرى المسيطرة عليها وتوظيفها لخدمة اهدافها ومصالحها الخاصة.

ثانيا: البنك الدولي:

رعد⁴ حسد المصدر السابق ص ١٣٠ .
رعد⁴ حسد المصدر السابق ص ١٣٠

يمثل البنك الدولي مؤسسة دولية تستمد اموالها من جميع الدول الاعضاء فيها. وبالتالي يمكنه الاقدام على منح الائتمان المطلوب مع توزيع المخاطرة على عدد اعضائه من الدول المشاركة فيه .

كانت مخاطر الائتمان الدولي تحل بالدول الدائنة الدائنة فقط قبل قيام الحرب. لذلك فقد توقفت الكثير من الدول عن منح هذا الائتمان، وبالفعل فقد توقف خلال ازمة . واثاء الحرب كانت الكثير من الدول تحتاج الى اعادة انشاء وبناء اقتصاداتها ، لذلك فقد كانت بحاجة الى وجود رأس مال تعتمد عليه في بناء اقتصاداتها. ومن هنا جاءت فكرة انشاء هذا البنك بأعتباره مؤسسة تقوم بتقديم الائتمانات للدول وترعى الاستثمارات الدولية .

يتبع البنك الدولي في عملية الاقراض السياسات الآتية :

- . ضرورة توافر ضمانات معينة للبنك سواء كان ذلك للتنمية، او انه ليس هناك قرض آخر، او ضمان من قبل المصرف المركزي في الدولة او غير ذلك.
- . توجيه القروض الى المشروعات الانتاجية المباشرة بالدرجة الاولى.
- . ترتيب المشروعات التي تحتاج التمويل حسب الاولويات.
- . عدم اعطاء القرض دفعة واحدة للمشروع ، بل على دفعات وفقاً للمراحل المتفق عليها بشأن تأسيسه. واذا توقف المشروع توقف البنك عن امداده بما هو متبقي من القرض.
- . استمرار العلاقة الوثيقة مع الدولة المقترضة، والقيام بزيارات دورية الى المشروع في الدولة المعنية.
- . تقسيم القروض الى متوسطة وطويلة الاجل من . عام.
- . توزيع القروض وفق اهداف مدنية كالكهرباء والنقل والمواصلات والصناعة والتعليم وغير ذلك.
- ان تقديم البنك الدولي للقروض لا يتم بمعزل عن العوامل السياسية ومدى علاقة الدول المسيطرة على ادارة البنك مع الدول طالبة القرض . ومن الامثلة على

⁴⁹المصدرن سه ص١٤٨.

⁵⁰المصدرن سه ص١٤٩.

⁵¹ر حسه مصدر سابق ص١٥٠.

⁵²عوي محمد فخري مصدر سابق ص١٧٢.

ذلك مصر في عهد جمال عبدالناصر والتي تقدمت بطلب التمويل من البنك الدولي لبناء السد العالي، الا ان سياسة جمال عبدالناصر المتمثلة بعدم الانحياز وكذلك ابرام صفقة الاسلحة المصرية . السوفيتية عام ، حالت دون اتمام القرض وكان ذلك بتأثير مباشر من قبل الولايات المتحدة الامريكية، اذ اقترح وزير خارجيتها آنذاك جون فوستر دالاس بضرورة ايقاع العضوية على مصر بمنع البنك من تمويل المشروع .

لقد كانت قضية مشروع السد العالي في بدايات اعمال البنك الدولي . الا أنه عند ارتفاع موجة العولمة في اواسط الثمانينات من القرن العشرين انتهج البنك الدولي سياسة جديدة، قائمة على التوسع في تقديم القروض التي كانت قبل ذلك قاصرة على تمويل مشاريع محدودة ومعينة . وهذه السياسة الجديدة هي تقديم قروض لمساعدة برامج الدول في الاصلاح . ففي بداية الثمانينات كانت دول نامية عديدة تعاني خلال في اوضاعها الاقتصادية مما دفع البنك الى اتباع سياسة مفادها مساعدة الدول الراغبة من هذه الدول النامية في الاصلاح في تخطيط برامج اصلاح هيكلية شامل وذلك بتقديم قروض لها يترك فيها الحكومة المعنية حرية استخدام هذه القروض لمواجهة احتياجات الدولة من السلع والخدمات المستوردة . باستثناء ما كان منها ترفيهيا وعسكريا، وذلك ضمن البرنامج الاصلاحى المتفق عليه، او الذي ينال موافقة البنك . وفضلا عن هذه القروض العامة المخططة للبرامج الاصلاحية العامة كانت هناك قروض لقطاعات اقتصادية معينة . وبجانب هذين النوعين من القروض ظهر نوع آخر يسمى القروض المختلطة، يخصص جانب منها لتمويل مشروع معين، بينما يخصص الجانب الآخر منه لاصلاح السياسة الاقتصادية ذات العلاقة بالمشروع الممول.

أن ارتفاع موجة العولمة وتغيير الظروف الدولية الى ظروف ملائمة كانت من الاسباب التي احدثت تطورا في عمليات البنك الدولي لدعم توجهات العولمة الاقتصادية الرأسمالية بحيث يكون منح القروض لاغراض دعم وتنمية القطاع الخاص المحلي والاجنبي وتشجيعه على المساهمة في الانتاج وتخفيض دور الحكومة في الانتاج واعادة هيكلة شركات ومؤسسات القطاع العام بما يضمن لها الاستمرار على أسس مالية ومحاسبية سليمة دون الحاجة الى الدعم المستمر من جانب الدولة،

اصلاح القطاع المالي والمصرفي، مع العمل على تقوية وحماية سوق الاوراق المالية وتيسير عملية تحويل مشروعات عامة الى مشروعات خاصة .

يتضح مما سبق اثر العوامل السياسية في منح القروض أو الامتناع عنها، وكذلك العلاقة بين الدول المسيطرة على ادارة البنك والدولة طالبة القرض . ويمكن ملاحظة اثر العولمة على البنك الدولي من خلال اتباع سياسات اقتصادية تتواءم مع رؤى وتوجهات العولمة الاقتصادية الرأسمالية التي تصب بالدرجة الاساس في مصلحة الدول الرأسمالية، وذلك حينما يتم ربط تقديم القرض بأجراء اصلاحات تمس اقتصاد الدولة مثل الدعوة الى تقليص دور الدولة، ورفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية... وغيرها، وهذا قع ضمن اهداف العولمة الاقتصادية التي تسعى الدول الرأسمالية الى تطبيقها على العالم من خلال ألياتها المعروفة وهي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية .

الخاتمة: يتضح مما سبق:

.. ان العولمة هي تعميم النمط الامريكي على سائر دول العالم أي امركة العالم سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية او الثقافية.من خلال اساليب وسياسات تخطط لها الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق هذه الامركة .

. تهدف العولمة الى تعميم النظام الرأسمالي وفرض منطق السوق على العالم أي تطبيق شريعة الغاب.

. استغلت الولايات المتحدة الامريكية امبراطوريتها الاعلامية، وما تمتلكه من شبكات اتصال حديثة وغير ذلك في فرض العولمة الثقافية بايجابياتها وسلبياتها وهي في اغلب الاحيان تتنافى مع عادات وتقاليد المجتمع العربي.

. اتخذت الولايات المتحدة الامريكية قضية حقوق الانسان والديمقراطية، ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ليس العربية فقط بل دول اجنبية اخرى وفرض هيمنتها وسيطرتها . وذلك بسبب ضعف وهشاشة الانظمة السياسية

العربية، وعدم اهتمامها بهذه القضايا مما جعلها في موقع الاتهام من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

. يؤدي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واللذان يعتبران احدى أذرع وآليات العولمة، الدور القيادي في تنفيذ توجهات ورؤى الدول الرأسمالية، ولا سيما ما يتعلق بأزمة الديون واستغلالها لصالحهما من خلال فرض سياسات اقتصادية تتواءم مع اهداف الدول الرأسمالية.